EDB
ECONOMIC DEVELOPMENT BOARD
BAHRAIN

التقرير الفصلي للاقتصاد البحريني

ديسمبر 2017

نبذة

ارتفاع مستوى النمو

استمر زخم نمو الاقتصاد البحريني في تجاوز التوقعات في الأشهر الأخيرة، بفضل النشاط الحالي لمشاريع البنية التحتية. وعلى نطاق أوسع استفاد الاقتصاد الإقليمي من ارتفاع أسعار النفط، بالاضافة الى السياسات المالية الأكثر تساهلا إلى حد ما.

- **توسع الاقتصاد البحريني بنسبة 3.6٪ في الربع الثالث.** بلغ معدل النمو السنوي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017 معدل 3.6٪، وهو ما يمثل تسارعا إضافيا مقارنة بمعدل النمو العام البالغ 3.2٪ المسجل في عام 2016. وتزامن ذلك مع الارتفاع السريع في استثمارات البنية التحتية على نطاق واسع.

- **تعزية هذا الزخم القوي إلى القطاع الغير النفطي.** ارتفع الاقتصاد الغير النفطي بنسبة 4.6٪ سنويا في الربع الثالث. وبلغت وتيرة التوسع السنوية خلال الأرباع الثلاثة الأولى ما يزيد قليلا عن 4.8٪. مقارنة بمعدل 4.0٪ في عام 2016 مما يعكس التأثير المضاعف لاستثمارات البنية التحتية. ومن المتوقع أن يستمر الزخم القوي في عام 2018.

- **حفاظ قطاع النفط البحريني على مستوى ثابت.** تراجع قطاع النفط والغاز بنسبة 0.3٪ في الربع الثالث. وبلغ معدل الانكماش السنوي خلال الأرباع الثلاثة الأولى أكثر بقليل من 1.3٪. وعلى النقيض من ذلك، فقد استفاد النمو الاسمي للقطاع من ارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى ارتفاع استخراج الغاز.

- **أصبحت مواقف السياسة الاقتصادية في المنطقة أكثر تساهلا وتطلعا للمستقبل.** بعد فترة من التقشف، بدأت بعض الحكومات الإقليمية في البحث عن سبل لإحياء النمو وتسريع التحول الاقتصادي نحو نموذج أقل اعتمادا على النفط. وكانت الميزانية السعودية لعام 2018 أكبر ميزانية على الإطلاق، مما يعني انعكاسات إقليمية إيجابية.

التوقعات الاقتصادية لمملكة البحرين

	2016	2017f	2018f	2019f
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة،%	3.2%	3.6%	3.5%	3.0%
القطاع غير النفطي	4.0%	3.9%	3.3%	2.7%
القطاع النفطي	-0.1%	-2.1%	-0.5%	-0.5%
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية،%	3.4%	7.8%	7.0%	6.5%
التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك %	2.8%	1.4%	3.0%	3.5%
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-4.6%	-3.8%	-3.5%	-3.2%
توازن الميزانية العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي %	-13.6%	-11.0%	-9.8%	-6.4%
خام النفط العربي المتوسط *(بالدولار)*	44	53	60	61

المصدر :مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين

البحرين

ارتفاع مستوى النمو

تجاوز أداء الاقتصاد البحريني في الربع الثالث من العام الحالي توقعاته بنسبة 3.6٪ على أساس سنوي، وهو ما يمثل تحسنا طفيفا في المعدل الذي تم تسجيله في الربع الثاني والذي بلغ 3.5٪. وكان الاقتصاد أعلى بنسبة 1.6٪ في الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني بشكل فعلي. بينما كانت الوتيرة السنوية للنمو الحقيقي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2017 قوية بنسبة بلغت 3.6٪، أي أعلى من معدل 3.2٪ المسجل في عام 2016 ككل.

ارتفاع معدل النمو الحقيقي في البحرين إلى 3.6٪ خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2017

استمر القطاع الغير النفطي في دفع عجلة النمو في المملكة حيث ارتفع بنسبة 4.6٪ في الربع الثالث. وسجل ذلك تسارعا طفيفا مقارنة بوتيرة 4.3٪ المسجلة في الربع الثاني. وبشكل عام، كان معدل النمو الحقيقي غير النفطي خلال بداية عام 2017 متراجعاً بنسبة 4.8٪ بالقيمة الحقيقية. أي أعلى بكثير من 4.0٪ في عام 2016، مما يعكس التطور الملحوظ في نشاط مشاريع البنية التحتية.

حافظ القطاع النفطي على ثباته تماشياً مع التوجهات الأخيرة محققاً نسبة 0.3٪ على أساس سنوي في الربع الثالث. وبشكل عام، تراجع قطاع النفط بنسبة 1.4٪ على أساس سنوي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017.

وصل عدد سكان البحرين في عام 2017 إلى 1.5 مليون نسمة بعد زيادة قدرها 77 ألفا خلال العام الحالي. ويشكل المواطنون البحرينيون 45٪ من المجموع.

النمو الفصلي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

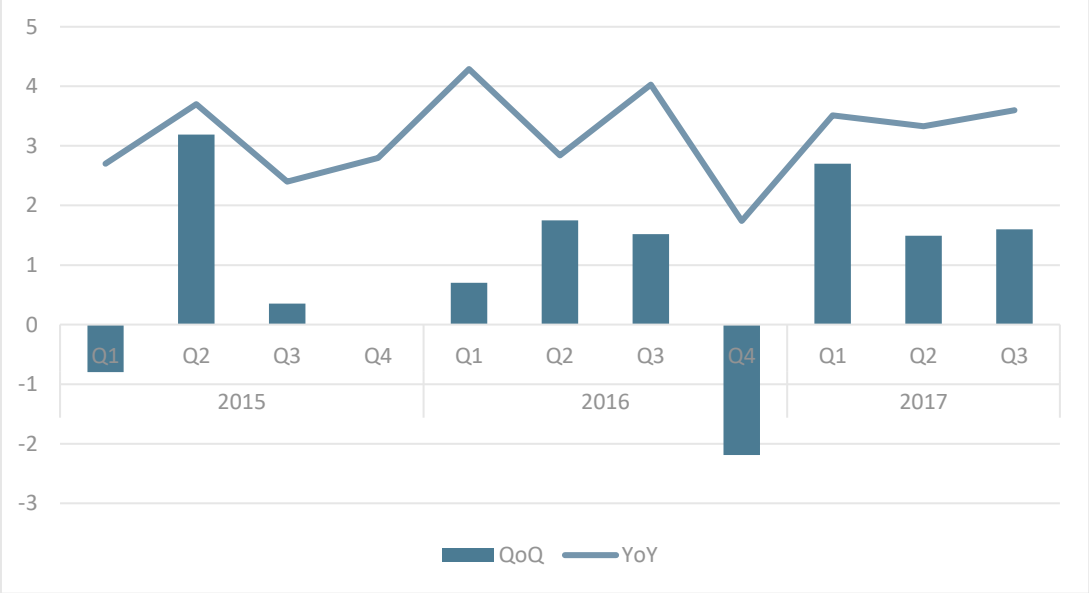

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

التوقعات: استمرارية النمو في مواجهة التقلبات

2019f	2018f	2017f	2016	
2.9%	3.3%	3.5%	3.2%	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة،%
3.5%	4.1%	4.5%	4.0%	القطاع غير النفطي
-0.0%	-0.5%	-0.7%	-0.1%	القطاع النفطي
6.5%	7.0%	7.8%	3.4%	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية،%
3.5%	3.0%	1.4%	2.8%	التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك %
-3.2%	-3.5%	-3.8%	-4.6%	الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
-6.4%	-9.8%	-11.0%	-13.6%	توازن الميزانية العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي %
61	60	53	44	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة،%

المصدر: مصرف البحرين المركزي، وزارة المالية، هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية، توقعات مجلس التنمية الاقتصادية

النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النسبة المئوية)

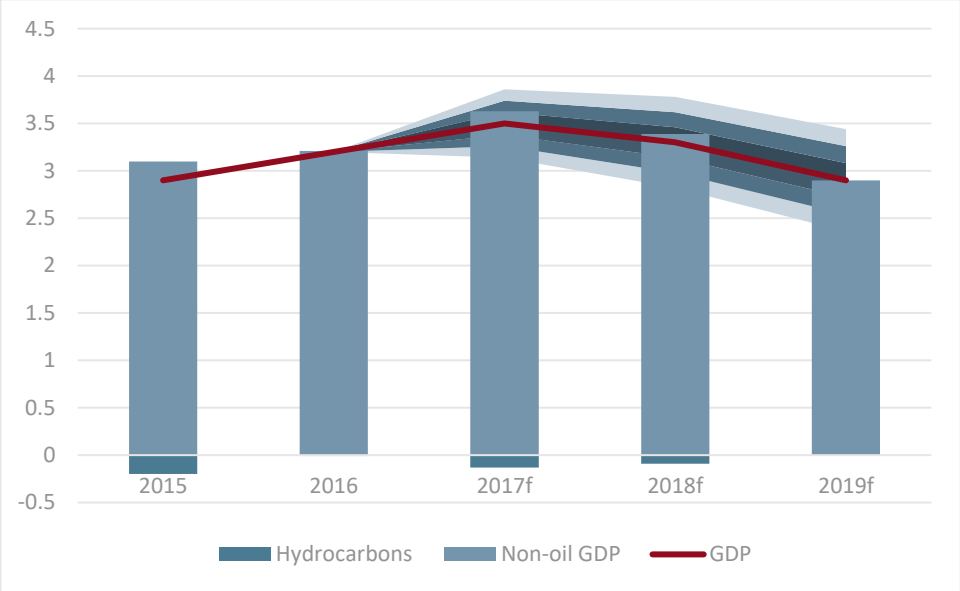

مع استمرار ارتفاع بيانات الحسابات القومية، من المرجح أن يبقى معدل مسار النمو السنوي الاقتصادي على المدى القريب أعلى من 3٪ على أساس سنوي حتى عام 2018. وستساهم القوى المتضاربة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية وضبط أوضاع المالية العامة في تشكيل ديناميات النمو.

من المرجح أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2017 إلى حوالي 3.5٪، في ارتفاع طفيف عن معدل 3.2٪ المسجل في عام 2016. مع التدفقات النقدية المتوقعة من المشاريع الكبرى، فضلا عن الآثار المضاعفة الجارية من الاستثمارات الجارية، والنمو في 2018 من الممكن أن يتطابق – بل ويتجاوز حتى – النسبة في عام 2017، على الرغم من أن الإصلاحات المالية قد تسبب بعض الانخفاض.

ومع تطبيق ضريبة القيمة المضافة، فضلا عن التأثير الأساسي من فترة التراكم، من المرجح أن يبدأ النمو معتدلا بشكل واضح إلى حد ما بحلول عام 2019. وفي الوقت نفسه، ستبدأ محفزات النمو الجديدة في الظهور، بفضل الاستثمارات الكبرى في مشاريع التصنيع والخدمات اللوجستية. من بين أمور أخرى، سوف يتم تشغيل خط الصهى السادس في ألبا. وسوف يكون النمو مدفوعا بالكامل من خلال الاقتصاد الغير النفطي و من المتوقع أن يظل إنتاج النفط والغاز ثابتا.

عدة مؤثرات تحفز القطاع الغير النفطي

حقق النمو الغير النفطي خلال الربع الأول من عام 2017 نسبة سنوية بنسبة 4.7٪. وقد قاد القطاع الخاص الزخم الذي أدى الى ارتفاع بنسبة 5.0٪ على أساس سنوي

ظل النمو الاقتصادي مدفوعا بديناميكية القطاع الغير النفطي الكبير حتى في مواجهة بيئة إقليمية صعبة، مما أدى إلى تراجع بعض التأثيرات الايجابية من بقية المنطقة. وبلغت وتيرة النمو الغير النفطي في الربع الثالث أقل من 4.6٪. بالتوافق مع نسبة 4.5٪ المسجلة في الربع الثاني.

وساهم القطاع الخاص بقوة في دفع النمو، مما يعكس ضعف مساهمة الخدمات الحكومية في النمو في وقت ضبط أوضاع المالية العامة. وقد نما القطاع الخاص الغير النفطي بنسبة 4.7٪ على أساس سنوي في الربع الثالث، مسبوقاً بما يتعدى 4.6٪ في الربع الثاني. وقد استفاد النمو إلى حد ما من استمرارية السياسة بعد اعتماد الميزانية النهائية للعام 2018/2017، فضلا عن تعزيز الثقة الناتج عن ارتفاع أسعار النفط.

خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2017، بلغ المعدل السنوي للنمو الغير النفطي 4.8٪، وهو ما كان مرتفعاً بشكل واضح عن وتيرة النمو البالغة 4.0٪ المسجلة في عام 2016. وقد توسع القطاع الخاص الغير النفطي بنسبة تزيد عن 5.1٪ سنويا.

نسبة مساهمة كل قطاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (على أساس سنوي)

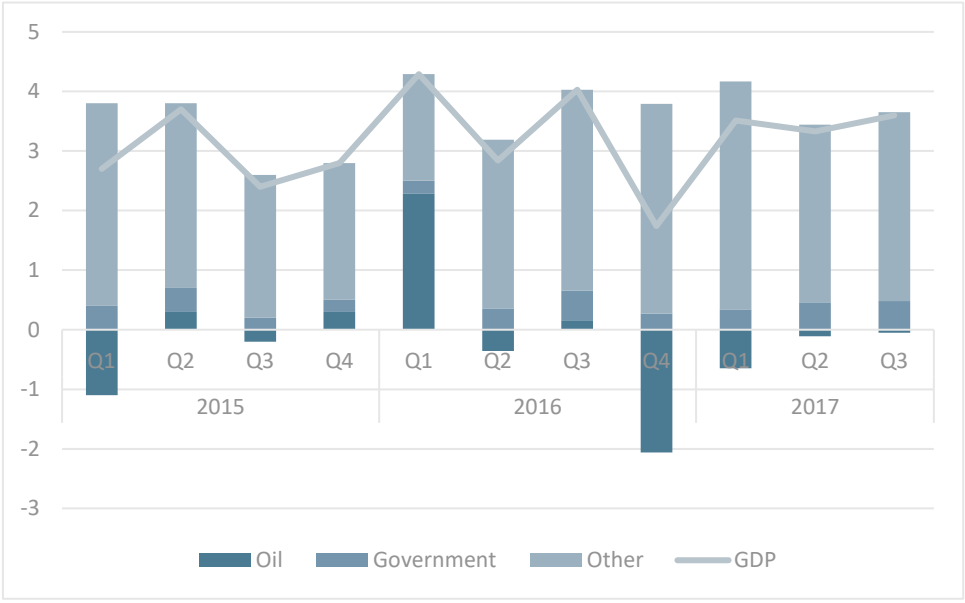

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

امتد النمو الغير النفطي على قاعدة عريضة جدا، ولكن يبدو أنه تأثر بصورة متزايدة بالآثار الثانوية الناجمة عن مشاريع البنية التحتية . أما قطاع الأعمال الإنشائية، الذي دفع النمو في 2015-2016، تراجع بشكل واضح في الربع الثالث. حيث نما بنسبة 0.8٪ فقط على أساس سنوي، بعد أن انكمش بشكل طفيف في الربع السابق، يواصل ارتباطه القوي مع أجزاء أخرى من القطاع الغير النفطي في تشكيل قوة دفع قوية. ومن المرجح أن يشير تباطؤ نمو قطاع الأعمال الإنشائية إلى أن المقاولين قد اكتسبوا قدرا كافيا من الاحتياجات لمشاريعهم على المدى القريب. ومع ذلك، فإنه يزال من المرجح تحقيق إضافات أخرى في عام 2018 بالنظر إلى زيادة التوسع في المشروعات الممولة من قبل دول مجلس التعاون اخلليجي وبدء التوسع في بابكو.

قطاعات الخدمات تستمر في دفع النمو الاقتصادي في الارباع الثلاثة الأولى من عام 2017

وكانت القطاعات الأسرع نموا في الربع الثالث هي الخدمات الاجتماعية والشخصية (خاصة التعليم الخاص والرعاية الصحية) بنسبة بلغت 9.3٪ على أساس سنوي، تلاها قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة 8.6٪ والتجارة بنسبة 7.7٪. كما ارتفع قطاع النقل والاتصالات بنسبة 5.8٪ على أساس سنوي في حين ارتفع قطاع العقار والأعمال التجارية بنسبة 4.6٪ عن العام السابق. وشهد قطاع التصنيع أسرع وتيرة نمو حيث حقق نموا بنسبة 3.2٪ على أساس سنوي بعد انكماش بنسبة 1.9٪ في الربع الثاني. شهدت شركة ألبا انقطاع التيار الكهربائي لمدة ثلاث ساعات على خطها الخامس في 13 أبريل ومن المرجح أن هذا قلل من الإنتاج السنوي للشركة بنسبة 3-5٪. وعلى النقيض من ذلك، شهد قطاع الفنادق والمطاعم، وكذلك قطاع الخدمات المالية، نموا بطيئا بشكل ملحوظ في الربع الثالث مقارنة بالنصف الأول من العام.

عكست الوتيرة العامة للنمو على أساس سنوي خلال الفصول الثلاثة الأولى من عام 2017 بشكل عام معدلات الربع الثالث. وكان قطاع الفنادق والمطاعم الأسرع نموا بنسبة 11.4٪. تلتها الخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة 9.7٪، ثم قطاع التجارة بنسبة 8.8٪. كما نما قطاع النقل والاتصالات بنسبة 6.6٪ والخدمات المالية بنسبة 6.4٪. وعلى النقيض من ذلك، تراجع نمو قطاع الأعمال الانشائية إلى 1.7٪، وتوسع قطاع التصنيع بنسبة 0.5٪.

معدلات نمو القطاعات الحقيقية، على أساس سنوي (%)

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية

	2015	2016	2017			
النمو على أساس سنوي، %	سنوياً	سنوياً	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	النصف الأول
النفط الخام والغاز	-0.1	-0.1	-3.3	-0.5	-0.3	-1.4
التصنيع	3.2	1.3	0.4	-1.9	3.2	0.5
الأعمال الإنشائية	5.9	5.7	4.6	-0.1	0.8	1.7
التجزئة	2.1	3.0	9.3	9.3	7.8	8.8
الفنادق والمطاعم	3.0	2.0	12.3	13.4	8.6	11.4
النقل والاتصالات	6.8	3.2	8.2	5.9	5.8	6.6
الخدمات الإجتماعية والشخصية	3.5	9.1	10.1	9.8	9.3	9.7
العقار والأعمال التجارية	1.7	2.8	4.5	5.3	4.6	4.8
المالي	4.5	5.2	8.3	7.6	3.5	6.4
الحكومي	2.2	2.5	2.6	3.6	3.8	3.3
غير ذلك	7.9	3.6	6.6	5.6	8.2	6.8
إجمالي الناتج المحلي	2.9	3.2	3.5	3.3	3.4	3.6

ويعكس استمرار قوة قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية دينامية قطاع الرعاية الصحية. اذ في عام 2017، اعتمدت الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية ستة مستشفيات وأربع مرافق طبية. وأصدرت 2,188 رخصة جديدة للعاملين في المجال الطبي وجددت 6,480 رخصة قائمة. وتم تنفيذ أكثر من 2,000 برنامج تدريبي للأطباء. ومن المتوقع أن يظل زخم النمو قويا. وأصدرت الهيئة 234 رخصة جديدة للمرافق الطبية. 36 منها نالت موافقات أولية و 101 منها في مرحلة الموافقة النهائية.

وتتوافق بيانات المسح بين الشركات المحلية مع زخم النمو الغير النفطي الذي تعكسه الحسابات الوطنية، على الرغم من أنه يعكس أيضا الاختلافات في أنماط النمو بين القطاعات. ووفقا لمسح هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، أكثر من ربع المتجاوبين لديهم انطباع إيجابي عن أداء الاقتصاد في الربع الثالث. وشهدت نسبة 26.1٪ انخفاضا مقارنة بنسبة 35.9٪ في الربع الثاني. وكان معظم المتجاوبين محايدين، مشكلين نسبة 60.8٪ من الإجمالي مقابل 51.4٪ في الربع الثاني.

Bahrain QBPS opinions regarding current business performance, 2-3Q17

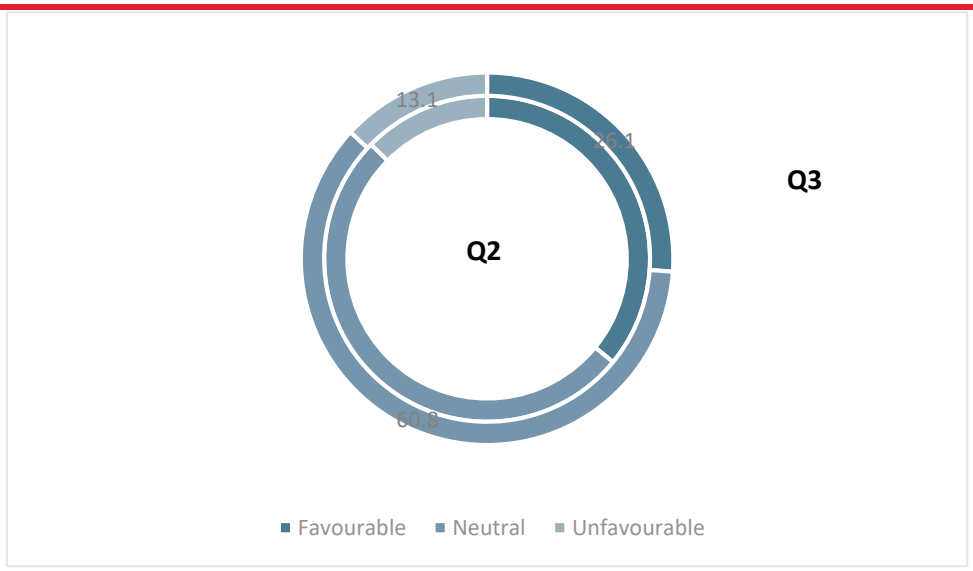

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

بالرغم من الاعتدال في الثقة في الأعمال التجارية، فإن جميع الشركات تقريبا إما متفائلة أو محايدة بشأن التوقعات على المدى القريب

وأصبحت التوقعات المستقبلية أكثر حذرا. ومع ذلك، كان ما يقرب من نصف المشاركين - 47.7٪ - متفائلين بشأن الربع الرابع. مقارنة مع 52.6٪ في الربع السابق. وكانت نسبة المستجيبين المحايدين تقريبا 46.1٪، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنسبة 41.4٪ في الربع الثالث.

Bahrain Business Confidence Index, 3-4Q17

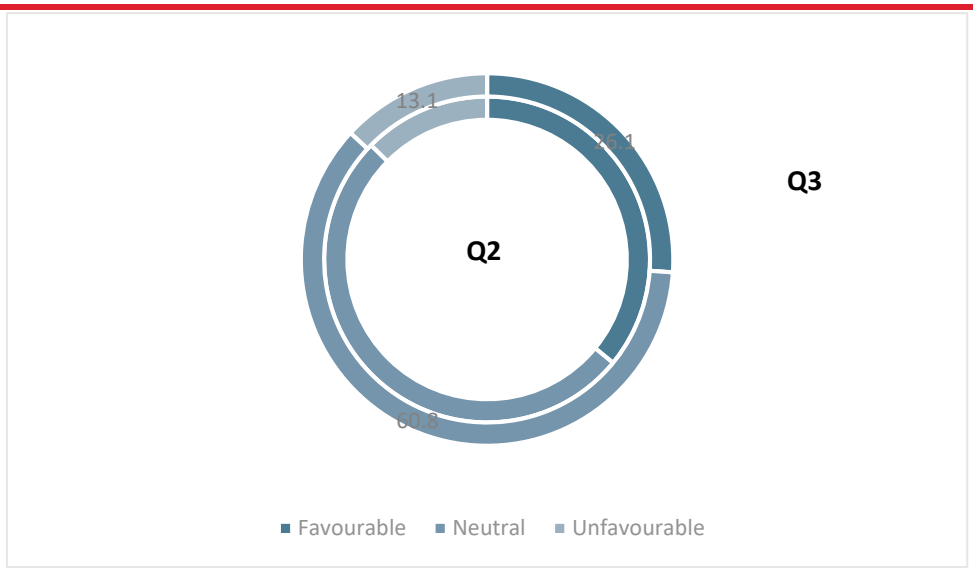

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

انتاج النفط

انخفاض إنتاج النفط في عام 2017 عن مستويات عام 2016 المرتفعة

انخفض إنتاج النفط في البحرين إلى حد ما في عام 2017 نتيجة للصيانة الموسمية في حقل أبو سعفة البحري في ديسمبر والتراجع التدريجي المستمر في إنتاج حقل البحرين. وقد بلغ متوسط الإنتاج اليومي خلال العام 197,276 برميل يوميا، أي أقل بنسبة 2،4٪ مقارنة بانتاج عام 2016 البالغ 202,063.

وكان الإنتاج البحري من حقل أبو سعفة، حتى مع انخفاض إجمالي ديسمبر، شبه مستقر على أساس سنوي مع انخفاض طفيف بنسبة 0.3٪. وقد بلغ متوسط عام 2017 153,038 برميل يومياً. وعلى النقيض من ذلك، شهد حقل البحرين البري انخفاضا بنسبة 8،8٪ ليصل إلى 44,239 برميل يوميا.

وبشكل عام، كان الربع الرابع هو أضعف ربع في السنة، حيث بلغ إنتاج أبو سعفة 132,906 برميل يومياً، بينما بلغ انتاج حقل البحرين 43,203 برميل يومياً.

انتاج النفط الخام (بعدد البراميل يومياً)

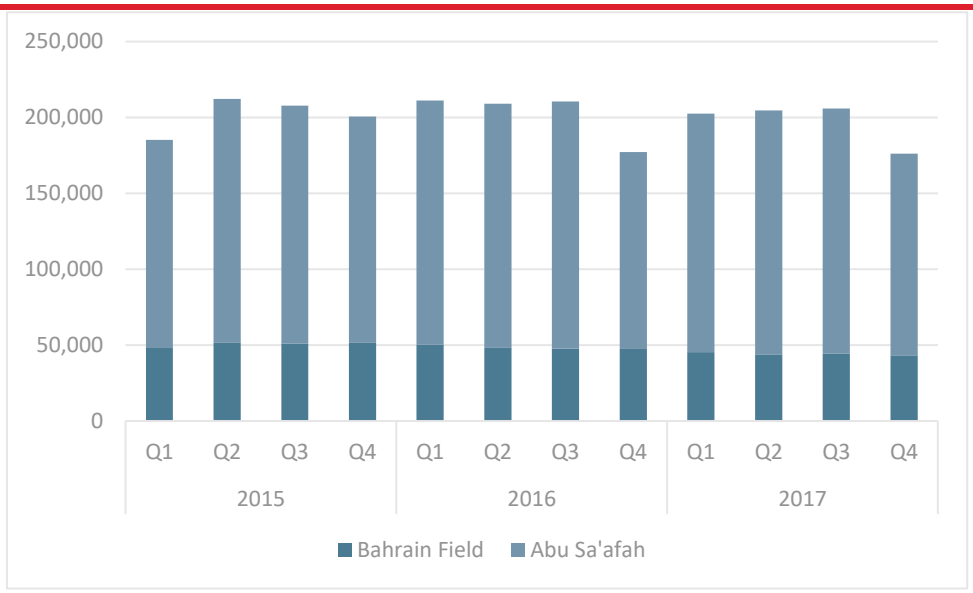

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز

تعزيز قوة دفع البنية التحتية

تواصل استثمارات البنية التحتية احداث تأثير قوي مضاد للتقلبات الدورية على النشاط الاقتصادي في البحرين. واستمر التوسع في أنشطة الاستثمار الحكومية والخاصة على حد سواء في عام 2017. وفي حين يبدو هذا الزخم الإيجابي واضحا في معظم الفئات، إلا أنه يتضح بشكل خاص في أنشطة صندوق التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي. فخلال عام 2017، ارتفعت قيمة المشاريع الممنوحة من 3.9 مليار دولار أمريكي إلى أكثر من 4.1 مليار دولار أمريكي. وبلغت القيمة التراكمية للمشاريع التي بدأت في العام الماضي 3. 3 مليار دولار أمريكي، مقارنة بقيمتها التي تجاوزت 3 مليار دولار أمريكي في العام السابق. وكان الاسراع في تنفيذ المشروع واضحا بشكل خاص في ضوء ديناميات التدفق النقدي. وقد تضاعف تقريبا المبلغ التراكمي للنقود التي تم صرفها من 751 مليون دولار أمريكي في الربع الأخير من 2016 إلى 1.4 مليار دولار أمريكي في وقت لاحق من العام. ومن المتوقع زيادة أكبر بكثير في عام 2018.

تمويل دول مجلس التعاون الخليجي للمشاريع، مليون دولار أمريكي (المجموع التراكمي)

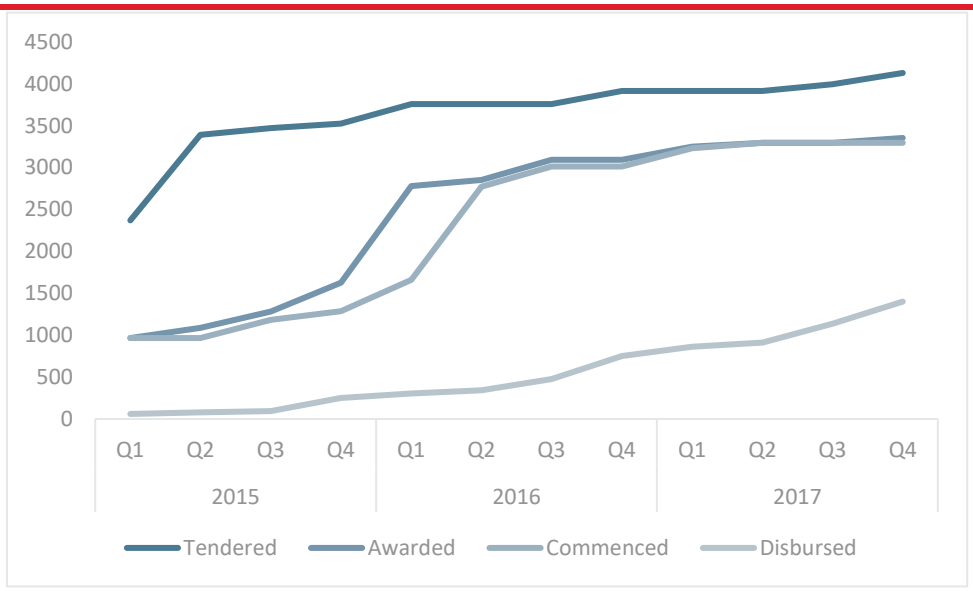

المصدر: مصادر حكومية

كما أن مشاريع البنية التحتية الهامة الأخرى تحقق تقدما جيدا. اذ شهدت البحرين زيادة كبيرة في إجمالي مشاريع البنية التحتية في عام 2017. فوفقاً لميد للمشاريع، ارتفعت القيمة الإجمالية للمشاريع بنسبة 19.2٪ لتصل إلى 82.9 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر. و عدد من الاستثمارات الفردية تحقق تقدما جيدا:

- يسير برنامج تحديث المطار كما هو متوقع لإكماله في الربع الثاني من عام 2019. وسيرفع الاستثمار الذي تبلغ قيمته 1.1 مليار دولار أمريكي قدرة المطار لتصل الى 14 مليون مسافر سنويا. بعد الانتهاء، سوف تبلغ مساحة المطار 207.000 متر مربع. وستضم قاعة المغادرة التي تبلغ مساحتها 4,600 متر مربع 104 عدادات لتسجيل الدخول، و 36 كابينة لمراقبة جوازات السفر، و 24 نقطة فحص أمنية. وسيستوفي المبنى المعايير الذهبية لنظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة. سيستوعب موقف السيارات متعدد الطوابق أكثر من 3500 سيارة. وستشمل المرحلة الثانية من المشروع شبكة القطارات الخفيفة في البحرين.
- وبالتزامن مع تحديث المطار،حدثت طيران الخليج الناقل الوطني أسطولها. وقد وقعت طيران الخليج وشركة دبي لصناعات الطيران المحدودة اتفاقية لاستئجار خمس طائرات من طراز بوينغ دريملاينر 9 – 787 التي من المقرر ان تنضم إلى أسطول الشركة في العام 2018.
- ومن المتوقع أن يبدأ خط ألبا 6 الإنتاج في مطلع عام 2019. وسيزيد من الطاقة الإنتاجية لإنتاج ألبا من 540,000 طن إلى 1.6 مليون طن سنويا.
- ومن المقرر إصدار وثائق المناقصة قريبا لمشروع محطة الدور المستقلة لتوليد الكهرباء والماء التي تصل طاقتها الإنتاجية إلى 1500 ميجا وات وبقدرة تحلية مياه تبلغ 50 مليون جالون إمبراطوري يوميا. ومن المتوقع أن تصبح الطاقة الكهربائية متاحة بحلول منتصف عام 2020 تليها المياه بعد عام. وستقوم هيئة الكهرباء والماء بشراء الطاقة بموجب اتفاقية شراء الطاقة لمدة 20 عاما. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الطلب على الطاقة أوجه بنسبة تصل إلى 6.4٪ سنويا حتى عام 2020.
- وقد تم منح العقد الرئيسي لبرنامج تحديث بابكو والذي تبلغ قيمته 4.2 مليار دولار أمريكي في أوائل ديسمبر. وستزداد قدرة المصفاة من 267,000 إلى 360,000 برميل يوميا.
- بدأت شركة إس إس إتش - التي تتخذ من الكويت مقراً لها - بالإشراف على أعمال البناء لمجموعة عقارات كنال فيو على مساحة تبلغ 13,068 متر مربع بالقرب من مركز دلمونيا التجاري.

منحت وزارة الاشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني 22 مناقصة بقيمة 6.3 مليون دينار بحريني في الربع الثالث. ويجري حاليا تنفيذ ما مجموعه 74 مشروعا بقيمة 127.7 مليون دينار بحريني في قطاعات الطرق والصرف الصحي والانشاء. وتخطط البحرين أيضا لاستثمارات كبيرة في مجال الرعاية الصحية خلال الفترة المقبلة. ومن المقرر إنشاء ثلاثة مراكز صحية جديدة في حين من المقرر توسعة مركزين صحيين. وسيتم إعادة بناء مستشفى الولادة في سترة.

ووفقا لتقديرات كلاتونز، فإن الديناميات الحديثة في سوق العقارات البحرينية عكست بشكل عام التوجهات الإقليمية. وفي مواجهة العرض الجديد، انخفضت الإيجارات السكنية بنسبة 11٪ تقريبا خلال العام الماضي. ولكن يبدو أن السوق قد استقر، ومن المتوقع أن تحافظ الإيجارات على المستويات الحالية في عام 2018. توسع المخزون العقاري حاليا بمعدل 5,000 وحدة سنويا. ويعتبر قطاع التجزئة عامل جذب مهم لمختلف

المناطق السكنية. ومن المتوقع أن تطلق البحرين حوالي 78,000 متر مربع من مساحة التجزئة الجديدة خلال عام 2017. ومن المتوقع أن يزداد إلى 93,000 بحلول عام 2018 و 455,000 بحلول عام 2020. ويشمل مجموع مشاريع التجزئة 21 مشروعا بقيمة إجمالية تبلغ 277 مليون دينار بحريني، من المقرر الانتهاء منها في عام 2020. ظلت إيجارات المكاتب مستقرة في عام 2017. ويخضع تنظيم القطاع لخطوة كبيرة إلى الأمام مع مؤسسة التنظيم العقاري المنشأة حديثا التي تستعد لتنفيذ القانون 27 فيما يخص تنظيم القطاع العقاري، والذي سيصبح نافذا في مارس.

وبالاضافة إلى زخم النمو الذي حققته استثمارات البنية التحتية، تعززت مكانة ريادة الأعمال كمحرك للنمو الاستراتيجي. اذ أصدرت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة 7,002 تسجيل لشركات تجارية جديدة في عام 2017. تم تسجيل ما مجموعه 9,411 مؤسسة فردية جديدة و 500 رخصة أخرى لسجلي. وبلغ مجموع رأس المال للتراخيص الجديدة 116.2 مليون دينار بحريني. وبلغ رأس المال التراكمي لجميع الشركات 20.56 مليار دينار بحريني. وتم ترخيص 16 شركة في عام 2017 تحت رعاية حاضنة ومسرعة الأعمال التابعة للوزارة.

توفر مشاريع البنية التحتية أساسا قويا للنشاط الاقتصادي في الوقت الذي تقوم فيه البحرين، جنبا إلى جنب مع بقية المنطقة، بإصلاح وضعها المالي. ووافق البرلمان على تطبيق ضريبة القيمة المضافة في نوفمبر. من بين أمور أخرى، فإن الضريبة ستضاعف سعر مشروبات الطاقة وزيادة أسعار المشروبات الغازية بنسبة 50٪. وتم استبدال الرسوم الجمركية للسجائر بنسبة 40٪ بضريبة 100٪. وتتوقع وزارة المالية أن تحقق الضرائب إيرادات قدرها 58 مليون دينار بحريني بحلول نهاية عام 2018 و 62 مليون دينار بحريني بحلول نهاية عام 2020.

وتماشياً مع القرارات السابقة، من المقرر أن تشمل الزيادات المستقبلية تعريفات الكهرباء والمياه في مارس. وسيرتفع معدل الكهرباء المحلي الأساسي من 13 إلى 21 فلس لكل كيلوواط في الساعة. وسترتفع وحدة استهلاك المياه من 200 إلى 450 فلس. ومن المتوقع أن تحقق هذه التدابير مدخرات يبلغ قدرها 435.4 مليون دينار بحريني بحلول عام 2019.

استقرار أحجام التبادل التجاري

شهدت أحجام الصادرات غير النفطية في البحرين انتعاشا حادا منذ عام 2016

ظلت أحجام التبادل التجاري متماشية مع نسب العام الماضي. وارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات الغير النفطية خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام إلى 4.72 مليار دولار أمريكي، بالمقارنة مع 4.82 مليار دولار أمريكي في الفترة نفسها من عام 2016. وقد ارتفعت قيمة الصادرات من أصل بحريني بشكل حاد من 3.62 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2016 إلى 3.81 مليار دولار أمريكي في السنة اللاحقة، أي بزيادة قدرها 16.9٪ على أساس سنوي. ويدل ذلك على وجود أسعار قوية للمعادن والمنتجات المعدنية التي تهيمن على حزمة التصدير في البحرين.

التبادل التجاري الغير النفطي، مليون دولار أمريكي

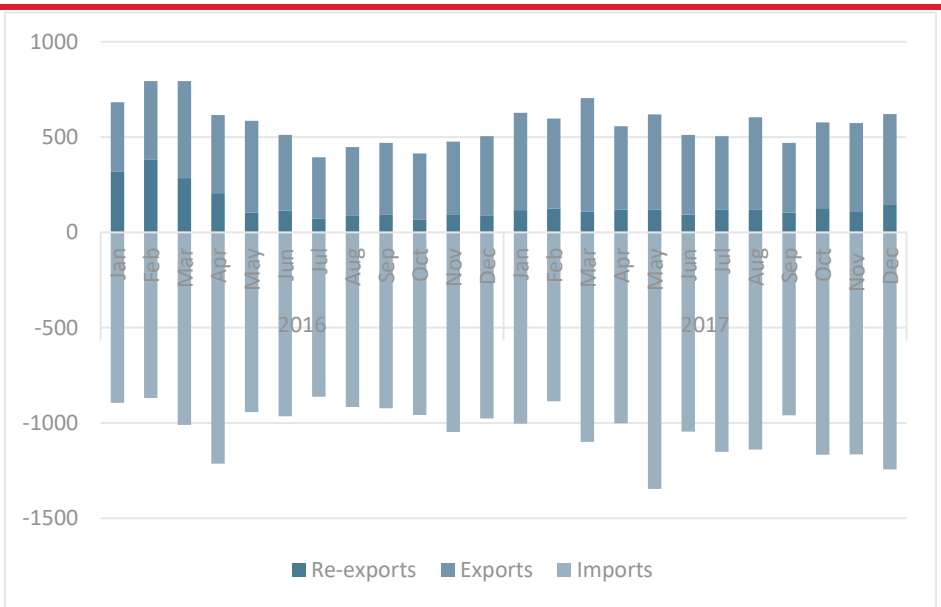

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، بيانات أولية من شؤون الجمارك

بلغ إجمالي الواردات البحرينية خلال عام 2017 أكثر بقليل من 13.2 مليار دولار أمريكي. مسجلة ارتفاعا بنسبة 14.1٪ أعلى من عام 2016. وبلغت قيمة الصادرات الوطنية الأصلية 5.6 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 16.5٪ عن إجمالي عام 2016. ومن جهة أخرى انخفضت الصادرات المعاد تصديرها بنسبة 26.7% لتصل إلى 1.4 مليار دولار أمريكي، مما يجعل إجمالي قيمة الصادرات شبه مستقر عند 7 مليارات دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 4.2٪ عن عام 2016. وبلغ العجز التجاري غير النفطي في عام 2017 نحو 6.2 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 27.6% عن 2016.

ارتفاع معدل التضخم

تسارع تضخم أسعار المستهلكين في النصف الثاني من عام 2017

تسارع التضخم العام في البحرين إلى حد ما في النصف الثاني من عام 2017 بعد عدة أشهر من ضغوط الأسعار. وارتفع مؤشر سعر المستهلك على أساس سنوي ليصل إلى ذروته على مدار العام بنسبة 2.9٪ في نوفمبر لكنه تراجع بعد ذلك مرة أخرى بشكل حاد إلى 1.3٪ في ديسمبر. وبالنسبة للسنة بشكل عام وصل التضخم إلى 1.4٪.

ويعكس الارتفاع المتزايد في الضغوط التضخمية القسم الأخير من رفع الدعم بما يتماشى مع الاتفاقات السابقة إلى جانب فرض رسوم الإنتاج. بالاضافة الى ارتفاع تكاليف السكن. كما تجدد ضعف الدولار الأمريكي من خلال تضخم أسعار الواردات. وارتفعت الأسعار خلال العام الحالي بسبب الأثاث والمعدات المنزلية والصيانة الروتينية بنسبة 5٪. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 4.6٪. كما ارتفعت نسبة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 3.1٪. وارتفعت أسعار الملابس والأحذية بنسبة 2.7٪. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت تكاليف السكن إلى 1٪ بحلول نهاية العام. واستمرت أسعار النقل في الانخفاض - بنسبة 6.3٪. بينما شهدت أسعار الرعاية الصحية والاتصالات انخفاضا طفيفا.

مؤشرات التضخم في أسعار المستهلك، على أساس سنوي

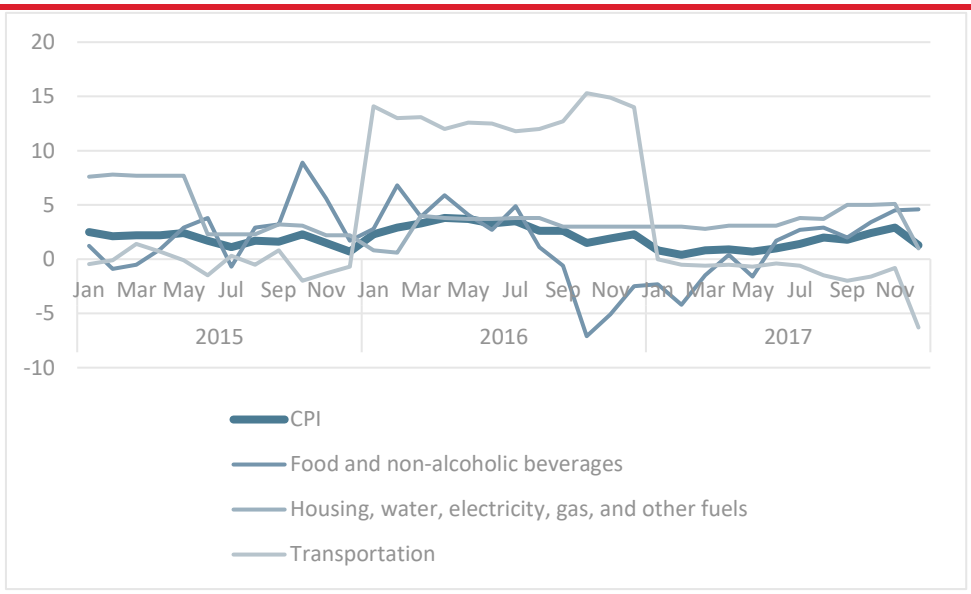

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

تسارع نمو الائتمان

تسارع نمو الائتمان من قبل بنوك التجزئة بشكل متسق إلى حد ما في الشهر الأخير

وفي أعقاب التباطؤ التدريجي للوتيرة السنوية للإقراض المصرفي منذ بداية عام 2016، شهدت الأشهر الأخيرة نموا متجددا بوتيرة متسارعة. وبلغ معدل النمو السنوي للائتمان ذروته عند 7٪ في نوفمبر. وفي شهر مايو، كان المعدل أكثر بقليل من 2 في المائة. ونمو الإقراض كان بفضل زيادة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص. وعلى مدار السنة، كان التغير في الائتمان المقدم إلى الحكومة متراجعاً على الدوام.

واعتبارا من شهر نوفمبر، شكلت القروض التجارية 53.3٪ من إجمالي محفظة بنك التجزئة الذي بلغ 8.6 مليار دينار بحريني. وبلغت نسبة قروض القطاع الشخصي 43.2٪، في حين بلغت حصة القطاع الحكومي 3.5٪.

قيمة قروض البنوك التجارية المقدمة للقطاعات الخاصة والحكومية (مليون دينار بحريني وعلى أساس سنوي)

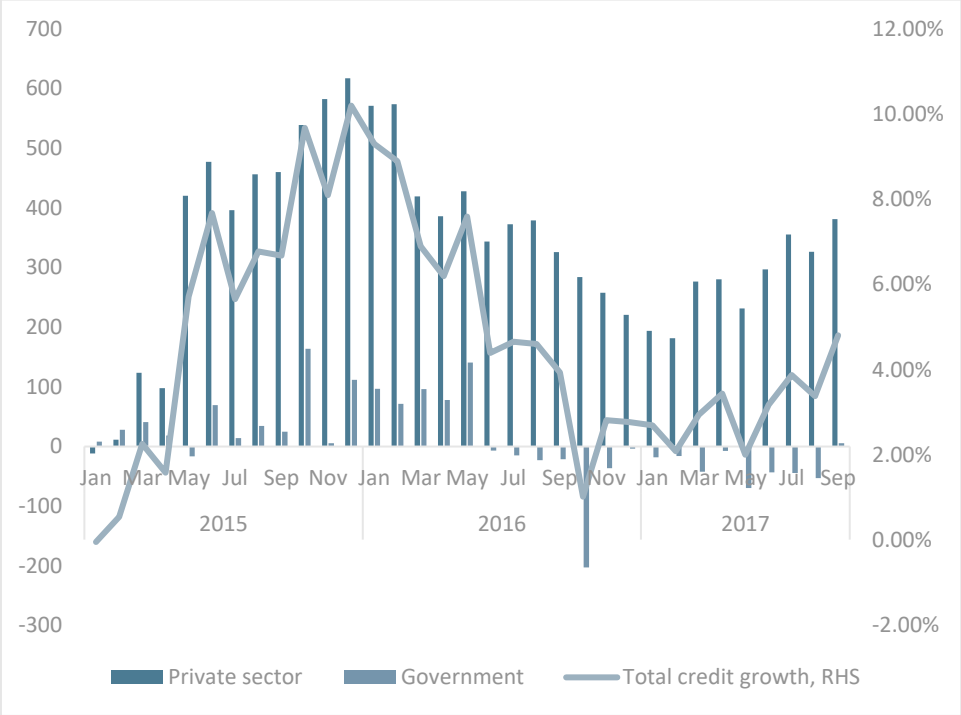

المصدر: مصرف البحرين المركزي

تسارع نمو الودائع إلى ما يقرب من 4٪ على أساس سنوي

وفي نهاية الربع الثالث من عام 2017، أضافت القروض من قبل شركات التمويل مبلغا قدره 455.4 مليون دينار بحريني من القروض المحلية إلى محفظة قروض بنوك التجزئة التي بلغت في ذلك الوقت 8.437 مليون دينار بحريني. مما أدى الى ارتفاع القاعدة السنوية لنمو الائتمان إلى ما يزيد قليلا عن 4.9٪.

وعلى الرغم من تراجع حالة السيولة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، فقد واصلت قاعدة ودائع بنوك التجزئة البحرينية نموها. وبلغ إجمالي قيمة الودائع في نوفمبر 17.1 مليار دينار بحريني. وهذا يمثل زيادة بنسبة 3.8٪ على أساس سنوي.

التزامات الودائع للقطاع غير المصرفي (مليون دينار بحريني)

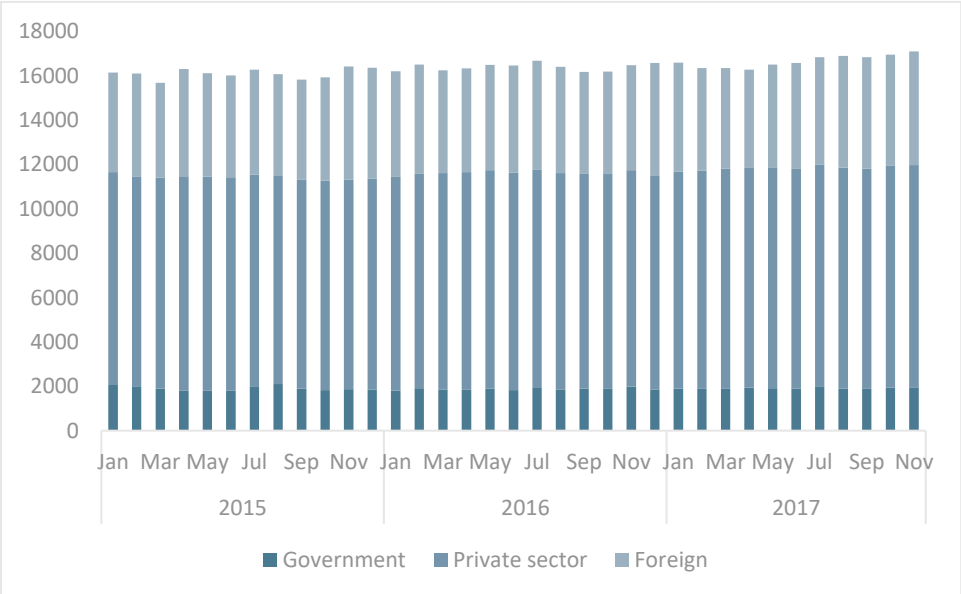

المصدر: مصرف البحرين المركزي

بقاء تكلفة الائتمان ثابتة إلى حد كبير على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة

عكس ارتفاع أسعار الفائدة في البحرين السياسة النقدية الحالية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. في ديسمبر، رفع البنك المركزي سعر الفائدة على الودائع لمدة أسبوع واحد من 1.5% إلى 1.75%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 1.25% إلى 1.50%، وسعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من 2.15% إلى 2.40 %. هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 3.25% إلى 3.50%.

وعلى الرغم من ذلك، ظلت تكلفة رأس المال في البحرين ثابتة نوعا ما. وانخفض متوسط سعر الفائدة الذي تفرضه بنوك التجزئة التقليدية على القروض التجارية بشكل استثنائي بنسبة 3.5٪ في نوفمبر. وبلغ متوسطها 5.2٪ خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام. وفي حين أظهرت القروض التجارية درجة من التقلب من شهر لآخر، فإن تكلفة القروض الشخصية كانت شبه ثابتة. وبلغت هذه النسبة أكثر بقليل من 5٪ في نوفمبر، مما أدى إلى انخفاض المتوسط منذ بداية العام لأقل من 5٪.

متوسط معدل الفائدة على تسهيلات الائتمان (بنوك التجزئة التقليدية)

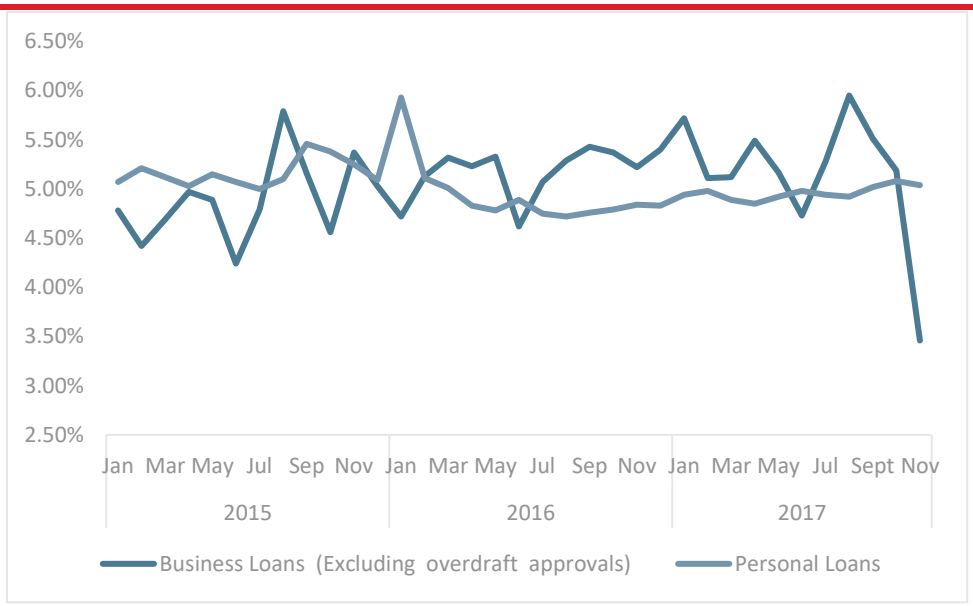

المصدر: مصرف البحرين المركزي

أسواق رأس المال تستعيد قوتها

أغلقت بورصة البحرين عام 2017 بصافي أرباح بلغ 9.1٪

تحسن أداء البورصة البحرينية إلى حد ما خلال الأسابيع الأخيرة من العام بعد النصف الثاني الباهت نسبيا. ارتفعت نسبة المؤشر العام بنسبة 9.1٪ لهذا العام. وعكس مؤشر البحرين الإسلامي ديناميات مماثلة ولكن أغلق في نهاية العام في العام بزيادة بلغت 19.7٪.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال العام 211.3 مليون دينار بحريني، بارتفاع نسبته 69.8٪ مقارنة بعام 2016. وارتفع حجم التداول بنسبة 53.9٪ ليصل إلى 1.13 مليار سهم. وبلغت قيمة المستثمرين البحرينيين نحو 68.2٪ من إجمالي قيمة التداول.

مؤشر البحرين العام ومؤشر البحرين الإسلامي

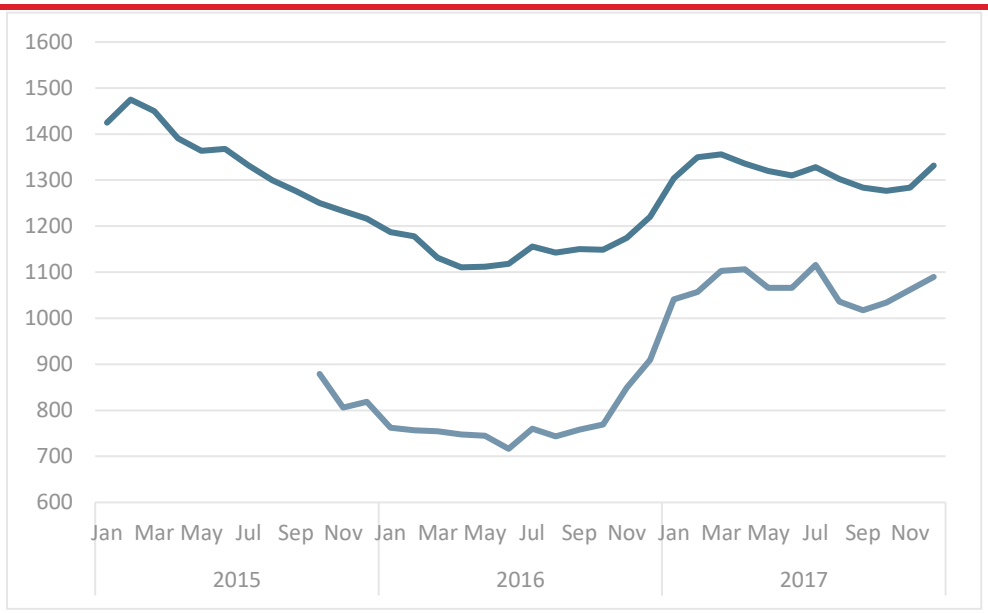

المصدر: بورصة البحرين

سجل القطاع الصناعي نموا استثنائيا بنسبة 88.2٪

وكان أداء القطاعات الفردية خلال عام 2017 متغيرا للغاية. فشهد القطاع الصناعي تحسن ملحوظ، حيث ارتفع بنسبة 88.2٪. وشكل ذلك تحولا هائلا من 19.7٪ خلال عام 2016 ككل. أما البنوك التجارية فكانت ثاني أقوى القطاعات التي حققت تقدما بنسبة 11.7٪ على أساس سنوي. وحقق قطاع التأمين الفرعي مكاسب بنسبة 3.8٪. وكانت المؤشرات الثلاثة الأخرى سلبية: الاستثمار - 0.9٪ والفنادق والسياحة -9.2٪ والخدمات - 13.6٪.

مؤشرات أسواق الأسهم بحسب القطاع، 2016-الفصول الثلاثة الأولى من 2017

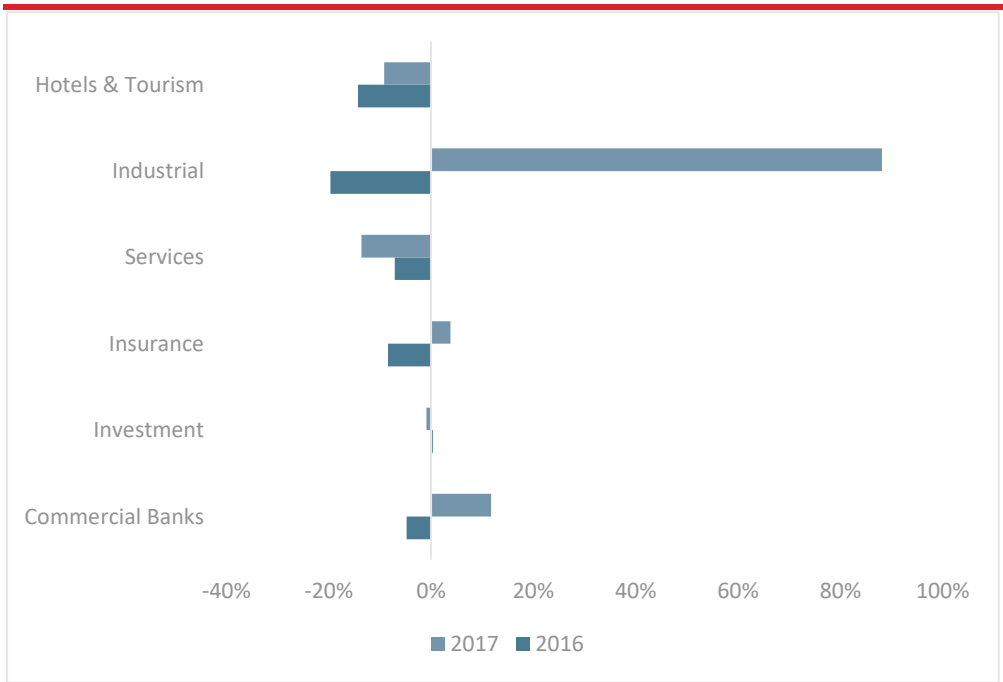

المصدر: بورصة البحرين

وبلغت القيمة السوقية لبورصة البحرين 8.2 مليار دينار بحريني في نهاية العام. وقد ارتفعت هذه النسبة بنسبة 12.4٪ مقارنة مع 7.3% مليار دينار بحريني في عام 2016. وظلت البنوك التجارية هي القطاع المهيمن الذي يمثل 48.4٪ من إجمالي الرسملة. وشكل القطاع الصناعي 11٪ من الإجمالي.

رسملة القطاعات حسب بورصة البحرين، ديسمبر 2017 (%)

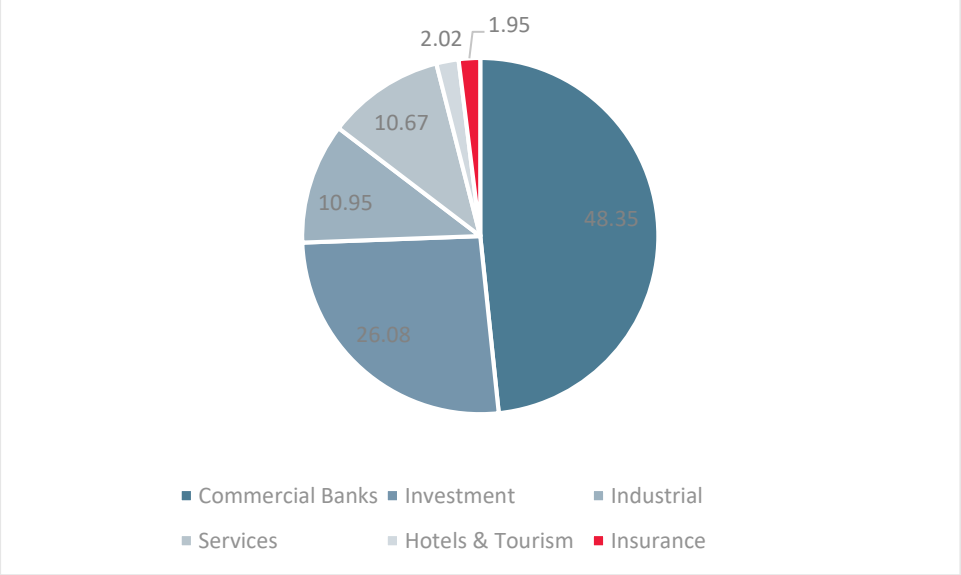

المصدر: بورصة البحرين

شهدت الأوراق المالية الصادرة عن البنك المركزي ارتفاعا طفيفا في المعدلات

ومن بين الشركات المدرجة، حصلت شركة الإثمار القابضة في ديسمبر على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة لإدراج أسهمها في سوق دبي المالي. الشركة مدرجة حاليا في البحرين والكويت.

وفي مجال الدخل الثابت، أعلن مصرف البحرين المركزي إصدار سندات التنمية الحكومية رقم 15، وتبلغ قيمة الإصدار 200 مليون دينار بحريني لفترة استحقاق 5 سنوات ونصف. ويبلغ سعر الفائدة لهذه السندات 5,5%.

وبخلاف ذلك، يستمر إصدار سندات الخزينة والصكوك على المدى القصير بشكل منتظم مع زيادة طفيفة في أسعار الفائدة. وفي مجال الشركات، الشركة القابضة للنفط والغاز فوضت بنوك لأصدار سندات لأجل 10 سنوات.

Over-subscription, %	Average price, %	Average interest/ profit rate, %	Maturity, days	Value, BHD mn	Issue	Issue date
120	98.502	3.01	182	35	Treasury bill No. 1671	1 Oct 2017
111	99.344	2.61	91	70	Treasury bill No. 1672	4 Oct 2017
111	99.332	2.66	91	70	Treasury bill No. 1673	11 Oct 2017
100		2.75	182	26	Sukuk al ijarah No. 146	12 Oct 2017
100		2.60	91	43	Sukuk al salam No. 198	18 Oct 2017
100	99.315	2.73	91	70	Treasury bill No. 1674	25 Oct 2017
118	96.665	3.41	365	100	12-month Treasury bill No. 38	26 Oct 2017
144	99.328	2.67	91	70	Treasury bill No. 1675	1 Nov 2017
107	99.321	2.70	91	70	Treasury bill No. 1676	8 Nov 2017
121		3.00	182	26	Sukuk al ijarah No. 147	9 Nov 2017
100	98.513	2.98	182	35	Treasury bill No. 1677	12 Nov 2017
128	99.317	2.72	91	70	Treasury bill No. 1678	15 Nov 2017
100		2.72	91	43	Sukuk al salam No. 199	22 Nov 2017
117	99.299	2.79	91	70	Treasury bill No. 1681	29 Nov 2017
145	96.590	3.49	365	100	12-month Treasury bill No. 39	30 Nov 2017
256	98.494	3.02	182	35	Treasury bill No. 1680	3 Dec 2017
100	99.286	2.84	91	70	Treasury bill No. 1681	6 Dec 2017
117	99.261	2.95	91	70	Treasury bill No. 1682	13 Dec 2017
100		3.05	182	26	Sukuk al ijarah No. 148	14 Dec 2017
100		2.98	91	43	Sukuk al salam No. 200	20 Dec 2017
117	96.414	3.68	365	100	12-month Treasury bill No. 40	28 Dec 2017
117	98.463	3.09	182	35	Treasury bill No. 1684	31 Dec 2017
100	99.225	3.09	91	70	Treasury bill No. 1685	3 Jan 2018

المصدر: مصرف البحرين المركزي

تراجع خلق الوظائف في الربع الثالث

تباطأت وتيرة خلق فرص العمل الجديدة في البحرين بشكل ملحوظ في الربع الثالث من عام 2017. وانخفض معدل النمو السنوي للموظفين المسجلين لدى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي إلى 0.4٪ مقارنة مع معدل نمو بلغ 4.5٪ في العام السابق. وبالفعل، بلغ معدل النمو ذروته عند 6.6٪ في الربع الرابع من 2016. وقد شهد الربع الرابع من العام تغيرا سلبيا في الوظائف خلال ثلاثة أرباع متتالية بعد نمو قوي في عام 2016.

تباطأت وتيرة خلق فرص العمل في القطاع الخاص بشكل ملحوظ في الربع الثالث

وتعكس هذه الديناميكية فترة من الاستقرار بعد النمو السريع حيث قامت الشركات ببناء قاعدة موظفيها لمشاريع البنية التحتية الكبيرة. ومع ذلك، فإنه يعكس أيضا مراجعة لتسجيل الشركات القديمة وغير النشطة التي ترتبط عادة بتأشيرات الوافدين. وعموما، من المرجح أن يكون التباطؤ في النمو مؤقتا نظرا للنمو السريع في الإنفاق الجديد على المشاريع المتوقعة في عام 2018.

واعتبارا من الربع الثالث من عام 2016، تضمنت عضوية الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي ما مجموعه 649,630 مشاركا موزعين على النحو التالي:

- 595,354موظفاً في القطاع الخاص و 54,276 موظفا في القطاع العام. ومن بين هذا العدد، كان 504,023 من غير المواطنين.
- بلغت القوى العاملة الوطنية البحرينية 145,607 عاملا مكونين من 91,331عاملا في القطاع الخاص و54,276 عاملا في القطاع العام.

التغير في أعداد المنتسبين الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (%)

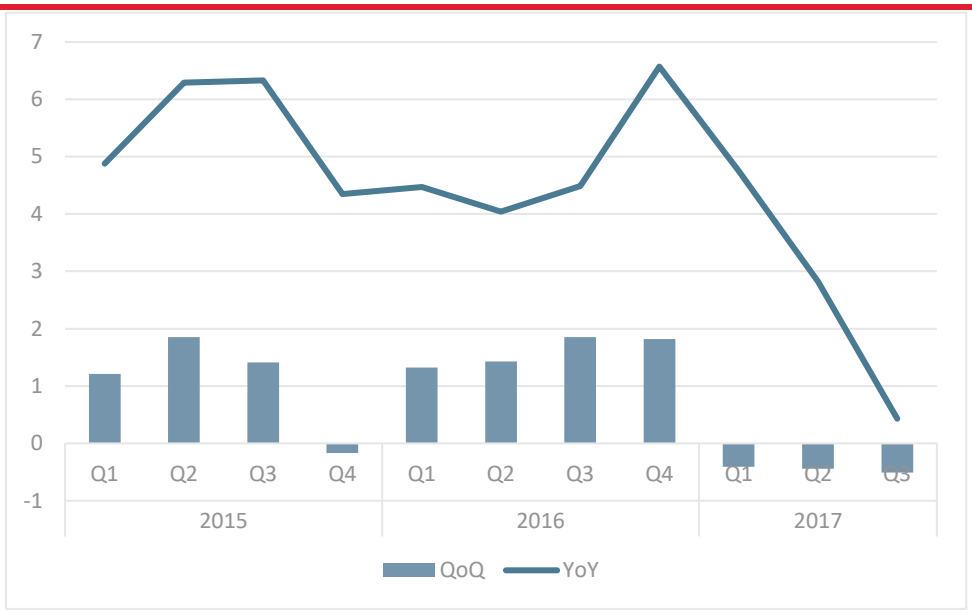

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

تقييمات خارجية

المؤشر/التقرير	الوصف	التصنيف العالمي	تصنيف منطقة الشرق الأوسط	نقاط القوة
ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي	شملت المؤشرات: • سهولة بدء النشاط التجاري • استخراج تراخيص البناء • الحصول على الكهرباء • حماية أقلية المستثمرين • تسجيل الملكية • الحصول على الائتمان • تسوية حالات الإعسار • التجارة عبر الحدود • إنفاذ العقود • دفع الضرائب استنادا إلى استعراض اللوائح التنظيمية، واستجابات الأعمال التجارية، وتقييمات البنك الدولي للحكومات	66 (من 190)	2	نقاط القوة الرئيسية للبحرين هي: • دفع الضرائب - المرتبة الخامسة عالميا • تسجيل الملكية- المرتبة 25 عالميا • الاقتصاد • السياسة وتم تسجيل أهم التحسينات في مجال التجارة عبر الحدود
التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي	تحديد الفوارق بين الجنسين وتتبع التقدم المحرز على مر الزمن. ويركز على الفجوات النسبية بين الرجل والمرأة في أربعة مجالات رئيسية: • الصحة • التعليم • اقتصاد • سياسة	126 (من 144)	1	كانت البحرين واحدة من أفضل الشركات الإقليمية التي أغلقت 63-65٪ من الفجوة بين الجنسين بشكل عام. تفوقت البحرين على دول مجلس التعاون الخليجي بسبب: • المساواة في الأجر • الدخل المقدر • المشرعين وكبار المسؤولين والمدراء
مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة	يقيس هذا المؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بناءاً على: • المهارة • مستوى النفاذ • الاستخدام ويعتمد على البيانات الكمية من اليونسكو والاتحاد الدولي للاتصالات	31 (من 188)	1	ويتفوق أداء البحرين على بقية المنطقة من حيث النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. ونقاط القوة الرئيسية كالتالي: • 98٪ من السكان هم مستخدمي الإنترنت • 217٪ من السكان لديهم اشتراكات هاتف محمول • 162٪ من السكان لديهم اشتراكات النطاق العريض المتنقل
تقرير مؤشر تنمية التمويل الإسلامي *الصادر عن* تومسون رويترز	يقيم صناعة التمويل الإسلامي بجميع فئاتها وقد لجأ إلى خمسة مؤشرات لقياس نسبة التنمية في هذا القطاع، ألا وهي: • التنمية الكمّية • المعرفة • الحوكمة • المسؤولية الاجتماعية للشركات • التوعية استنادا إلى مصادر كمية جمعتها تومسون رويترز والمؤسسة	2	1	تعريف البحرين على النحو التالي: • رائدة عالمياً في مجال التنظيم المالي الإسلامي • رائدة عالمياً في مجال الحوكمة الشرعية • رائدة إقليمياً في الوعي المالي الإسلامي • رائدة إقليمياً في المعرفة المالية الإسلامية • موطن العديد من المنظمات المالية الإسلامية ذات الأهمية الدولية

الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

القطاعات الرئيسية

بلورة الإقتصاد الرقمي

انشاء مركز للتكنولوجيا المالية

من المقرر أن تطلق البحرين أول مركز متخصص في التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عقب التحول الذي شهدته البحرين في عام 2017 من خلال تطوير اطار رقابي تنظيمي للتكنولوجيا المالية (فين تيك)، ستطلق البحرين أول مركز فين تيك متخصص وحاضنة شركات في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. البحرين سيتم تشغيل فينتيش باي من قبل حاضنة فينتيش ومقرها سنغافورة، فينتيش كونسورتيوم. وسيشمل المرفق الذي تبلغ مساحته 10 000 قدم مربع الهياكل الأساسية المشتركة مثل أماكن العمل المشترك. من الجدير بالذكر ان مركز التكنولوجيا المالية سيتم تشغيله من قبل اتحاد سنغافورة للتكنولوجيا المالية المتخصص في تطوير حاضنات التكنولوجيا، على مساحة تبلغ 10.000 متر مربع.

تم تصميم هذا المرفق للاستفادة من أحدث التقنيات المتاحة بالاضافة لخلق نظام بيئي تعاوني مع شبكة عالمية لدفع نمو التكنولوجيا المالية في البحرين والمنطقة. وسوف يجمع بين رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا مع شركات معروفة ومنظمين ومستثمرين. وسيتعاون المركز بشكل وثيق مع مصرف البحرين المركزي ومجلس البحرين للتنمية الاقتصادية.
دفعت الاستثمارات في التكنولوجيا المالية الابتكارفي الخدمات المالية. وقد تم تحقيق تقدم كبير بالفعل في مجالات مثل الدفع الالكتروني، والمحافظ الإلكترونية، والخدمات الاستشارية. من خلال تعزيز الأمن والشفافية، ستمكن الرقابة التكنولوجية المؤسسات المالية من تلبية احتياجاتها بشكل أكثر كفاءة وبتكلفة أقل.
قام البنك مصرف البحرين المركزي بوضع أنظمة جديدة في مجال إدارة الأصول:

- في نوفمبر، أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهاته الخاصة بعُهد الاستثمار العقاري المنشأة في مملكة البحرين، وذلك في سياق التزامه بتعزيز إطار عمل عُهد الاستثمار العقاري المحلي في مملكة البحرين وذلك بموجب المجلد السابع من مجلد التوجيهات الصادر عن مصرف البحرين المركزي والذي يحتوي على التعليمات واللوائح الخاصة بصناديق الاستثمار الجماعي.
  وتعتبر عُهد الاستثمار العقاري أحد أنواع الصناديق الاستثمارية التي تتملك وتدير عقارات محلية وأجنبية مدرة للدخل، سواء بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، وتتيح الفرصة لمختلف المستثمرين للمشاركة في الاستثمار في السوق العقاري.

- في ديسمبر، أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات بشأن صناديق البورصة المتداولة المنشأة داخل وخارج مملكة البحرين تزيد من فئات الصناديق الاستثمارية المنشأة في مملكة البحرين لتشمل صناديق البورصة المتداولة كنوع آخر من صناديق الاستثمار الجماعي التي يمكن إدراجها في البورصات من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بموجب المجلد السابع من مجلد التوجيهات الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

وشملت التراخيص الجديدة في الربع الرابع منح ترخيص لبنك المشرق الاماراتي لمزاولة الأعمال المصرفية في قطاع الجملة في مملكة البحرين.
ولقد حصل بنك المشرق في السابق على ترخيص في 1980 كوحدة مصرفية خارجية (فرع قطاع جملة) وتم تحويل ترخيصه لاحقاً في 2005 إلى بنك تجاري كامل (فرع قطاع تجزئة) في مملكة البحرين.

تعد البحرين رائدة إقليميا في معظم الجوانب الرئيسية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحافظ القطاع على قوة نموه

تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وتقوم البحرين حاليا باستثمارات كبيرة في البنية التحتية ومنظومة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في محاولة لجعل الرقمنة والريادة الإبداعية القائمة على التكنولوجيا الدافع الرئيسي للنشاط الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، شهد النصف الثاني من عام 2017 عددا من الفعاليات التي تهدف إلى خلق الدعاية ودفع عجلة هذا المسعى إلى الأمام. وشمل ذلك قمة أمازون لخدمات الانترنت ومنتدى MIT للإبتكار. كما استضافت البحرين في نوفمبر أسبوع ريادة الأعمال العالمي العاشر. وشارك في هذا الأسبوع أكثر من 30 فعالية برعاية تمكين، التي شاركت بدورها مع أكثر من 20 منظمة حكومية وخاصة.

تشير المؤشرات الإحصائية إلى التطور السريع والمستمر لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البحرين. ويقدر حاليا أن ينمو بنسبة تزيد عن 10٪ سنويا، ومن المتوقع أن يصل إلى 2.7 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2020. ووفقا لهيئة تنظيم الاتصالات، ارتفعت نسبة المقيمين البحرينيين الذين يستخدمون الإنترنت من 89٪ إلى 98٪ في عام 2015. وكان لدى جميع المشاركين في استطلاع رأي هيئة تنظيم الاتصالات إمكانية الوصول إلى هواتف محمولة مع 31٪ من المستطلعين عدة شرائح هاتف محمول – مما شكل انخفاضاً من 41٪ في 2015. وقال 29٪ من المستطلعين أنهم يستخدمون التجارة الإلكترونية والباقي سلطوا الضوء على المخاطر الأمنية المحتملة باعتبارها مصدر قلق. وقد بلغ عدد المشاركين في الدراسة التي أجرتها هيئة تنظيم الاتصالات 1,621 شخصا أعمارهم 15 سنة فأكثر. وأعرب 90٪ من المشاركين عن ارتياحهم من خدمات هاتفهم النقال و 84٪ من خدمة الإنترنت الخاصة بهم.

زادت نسبة استخدام البيانات في البحرين بنسبة 53٪ لتصل إلى أكثر من 296.5 مليون جيجابايت في حزمة النطاق العريض خلال عام 2016. وتمكنت 48٪ من توصيلات النطاق العريض الثابت من الحصول على سرعات وصول تصل إلى 10 ميغابايت في الثانية أو أكثر في عام 2016، بعد أن كانت 36٪ في العام السابق. وبلغت نسبة انتشار الهواتف النقالة في البحرين 184٪ في منتصف عام 2017. ويوجد ما يقرب من 71٪ من زبائن خدمة الهاتف النقال، حيث ارتفعت نسبة اشتراكاتهم من 64٪ في العام السابق، حيث ارتفع معدل استخدام البيانات الشهرية لكل اتصال بنسبة 30٪ إلى 70.2 غيغابايت في الربع الأخير من العام الماضي. وشهدت الاتصالات المتنقلة ذات النطاق العريض زيادة بنسبة 37٪ لتصل إلى 7.8 غيغابايت.

وبحسب هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية، ارتفع عدد المعاملات الالكترونية في البحرين بنسبة 51٪ إلى 28,000 خلال الربع الثالث. وارتفعت القيمة الإجمالية للدفعات المالية بنسبة 69٪ إلى أكثر من 24 مليون دينار بحريني خلال نفس الفترة. تابعت هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية عملية التحول الإلكتروني المصممة لتوفير الخدمة الإلكترونية. وشهدت بوابة الحكومة الالكترونية 244 ألف معاملة بقيمة 22 مليون دينار بحريني خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام، بزيادة قدرها 44٪ على أساس سنوي. ويستخدم الموقع الإلكتروني فواتير الخدمات العامة، ورخص القيادة، وخدمات جامعة البحرين، وتسجيل الشركات.

وتعمل البحرين على ربط 95٪ من المناطق السكنية و100٪ من المناطق التجارية بشبكة ألياف ضوئية وطنية ذات نطاق عريض بحلول عام 2019. واكتمل المشروع حاليا بنسبة 60٪. وسيتم تشغيل الشبكة من قبل شركة جديدة تعرف باسم نيتكو، والتي بدورها ستوفر خدمات موحدة لجميع مزودي خدمات الاتصالات في المملكة. وسيتم إدراج الشركة، على الرغم من أن الحكومة ستحتفظ بحصص من خلال ممتلكات والهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

وتعكس التصنيفات الدولية للبحرين تنافسيتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. باعتبارها أول اقتصاد إقليمي حرر قطاع الاتصالات في عام 2004. احتلت البحرين المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من قبل الأمم المتحدة في عام 2016 في تطوير حكومة إلكترونية.

زخم نمو التصنيع

ستلعب مشاريع التصنيع الكبرى دورا هاما في نمو البحرين على المدى القريب والمتوسط:

سيتم إعادة تشكيل قطاع التصنيع في البحرين من خلال استثمارات تحويلية على مدى السنوات القادمة

- ومن المتوقع أن يبدأ مشروع خط الصهر السادس في ألبا في أوائل عام 2019. وسيضيف حوالي 540,000 طن إلى الطاقة الإنتاجية الإجمالية لشركة ألبا، أي ما مجموعه 1.6 مليون طن سنويا، مما يجعل شركة ألبا أكبر مصهر في العالم. وسيتم دعم المشروع من قبل محطة كهرباء جديدة، وهو أمر بالغ الأهمية لزيادة تعزيز كفاءة ألبا. وستبلغ طاقة التوليد حوالي 1800 ميغاواط. وتتولى شركة بكتل العالمية المحدودة شؤون الهندسة، والمشتريات، والعمليات الإنشائية لمشروع الخط السادس للتوسعة، بينما تتولى شركتي جي إي وجاما لتولي شئون الهندسة والمشتريات وإدارة العمليات الإنشائية بمشروع محطة الطاقة 5.
- تم ارساء العقد الرئيسي لبرنامج توسعة بابكو والذي تبلغ قيمته 4.2 مليار دولار أمريكي في أوائل ديسمبر على كونسورتيوم مكون من تكنيب إف.إم.سي، سامسونج للهندسة وريونيداس التقنية .ويهدف مشروع الهندسة والمشتريات والبناء والتشغيل إلى رفع طاقة أكبر مصفاة في المنطقة من 267,000 إلى 360,000 برميل يوميا، مما يعزز المنتج ويحسن كفاءة الطاقة، ويتوافق مع معايير البيئة. ومن المتوقع الانتهاء بحلول عام 2022. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء العام القادم من إنشاء خط أنابيب نفط جديد بين البحرين السعودية بسعة 350.000 برميل يومياً.
- ومن المتوقع أن تطرح بابكو مناقصة عقد الهندسة والتوريد والانشاء لتطوير مجمع البتروكيماويات العطرية بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي.
- افتتحت الشركة القابضة للنفط والغاز وشركة "شميدت هايلبرون" الألمانية المنشأة اللوجستية لمشروعها الجديد "شميدت للخدمات اللوجستية البحرين." ومن المتوقع أن تخلق الشركة 100 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، بما في ذلك استثمارات بقيمة 20 مليون دولار أمريكي.

في عام 2017 خصصت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة 36 أرض صناعية في مناطق مخصصة مسجلة ارتفاع عن 23 أرض في عام 2016. وفي الوقت الراهن يتم استخدام 89% من الأراضي الحكومية المخصصة للصناعة . ومن المقرر أن تتاح مساحات جديدة بحلول أوائل عام 2019 عندما تبدأ منطقة شرق سترة الصناعية عملياتها.

وبصرف النظر عن تطوير البنية التحتية، تعمل الحكومة على تحسين الإطار التنظيمي الذي يحكم التصنيع وكذلك قطاع الشركات الأوسع نطاقا:

- تعديل قانون الشركات لحماية حقوق أقلية حاملي الأسهم.
- إصدار قانون جديد للإفلاس مع تعديل قانون مدققي الحسابات، وقانون جديد لتشجيع وحماية المنافسة، وميثاق حوكمة الشركات التجارية وأنظمة أخرى مختلفة.
- وتتولى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة صياغة استراتيجية جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد وافق مجلس الوزراء على تخصيص حصة نسبتها 20% من مشتريات ومناقصات الحكومة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وستنشأ سلطة جديدة للمنافسة بموجب قانون المنافسة للسماح بسوق أكثر تنافسية.

استثمارات في البنية التحتية للسياحة

هناك مشاريع استراتيجية بقيمة إجمالية تزيد عن 13 مليار دولار أمريكي في قطاع السياحة

تمر البحرين بفترة غير مسبوقة من الاستثمارات في البنية التحتية للسياحة. وهناك نحو 14 مشروعا استراتيجيا قائما حالياً بقيمة إجمالية تزيد عن 13 مليار دولار أمريكي ستساهم في إعادة تشكيل السياحة في المملكة. هذا التوسع يسير جنبا إلى جنب مع الزيادات الملحوظة في الزيارات السياحية التي توسعت بنسبة 12.8٪ لتصل إلى 8.7 مليون طن خلال الأشهر التسعة الأولى من العام.

وتشمل التطورات الرئيسية في هذا القطاع ما يلي:

- برنامج تحديث المطار الذي تبلغ قيمته 1.1 مليار دولار أمريكي، والذي يهدف إلى رفع الطاقة الاستيعابية من 9 الى 14 مليون مسافر سنويا بحلول عام 2020.
- العديد من مراكز التسوق مثل مجمع الأفنيوز الذي تم افتتاحه مؤخرا في خليج البحرين بقيمة 159 مليون دولار أمريكي. وتشمل المشاريع قيد التطوير مركز دلمونيا التجاري ومركز غاليريا مراسي في شمال البحرين.
- الاستثمارات في السياحة العلاجية وعلى رأسها مشروع مدينة الملك عبدالله الطبية في المحافظة الجنوبية.
- وهناك عدد من المشاريع العقارية متعددة المرافق، بما في ذلك خليج البحرين ومارينا البحرين وديار المحرق ودلمونيا.

تقوم وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بإدخال وإعداد عدد من المبادرات من أجل تعزيز تنمية القطاع، وتشمل لوائح تنظيمية ودراسات استقصائية إلكترونية لقطاع الضيافة. ومن المتوقع أن يشهد عام 2018 تركيزا أكبر على الرياضات المائية واستفادة أكثر فعالية من الفرص التي تخلقها السواحل البحرينية.

استمر عدد الزوار في البحرين في الارتفاع على مدار العام، على الرغم من أن وتيرة الزيادة قد انخفضت إلى حد ما. وبلغ إجمالي عدد الزوار خلال العام الحالي أكثر من 15.3 مليون فقط، أي أقل بقليل من 2.4٪ من إجمالي عام 2016 الذي كان أقل من 15 مليونا. استمرت حركة المرور المرتفعة على جسر الملك فهد حيث ارتفع العدد التراكمي للقادمين إلى ما يقرب من 12.7 مليون شخص، بزيادة بلغت نحو 3.9٪ مقارنة مع 12.2 مليون في العام السابق. وانخفض عدد القادمين إلى المطار بشكل هامشي وبلغ مجموعهم أكثر من 2.6 مليون بقليل.

عدد الوافدين الى البحرين حسب منافذ الدخول

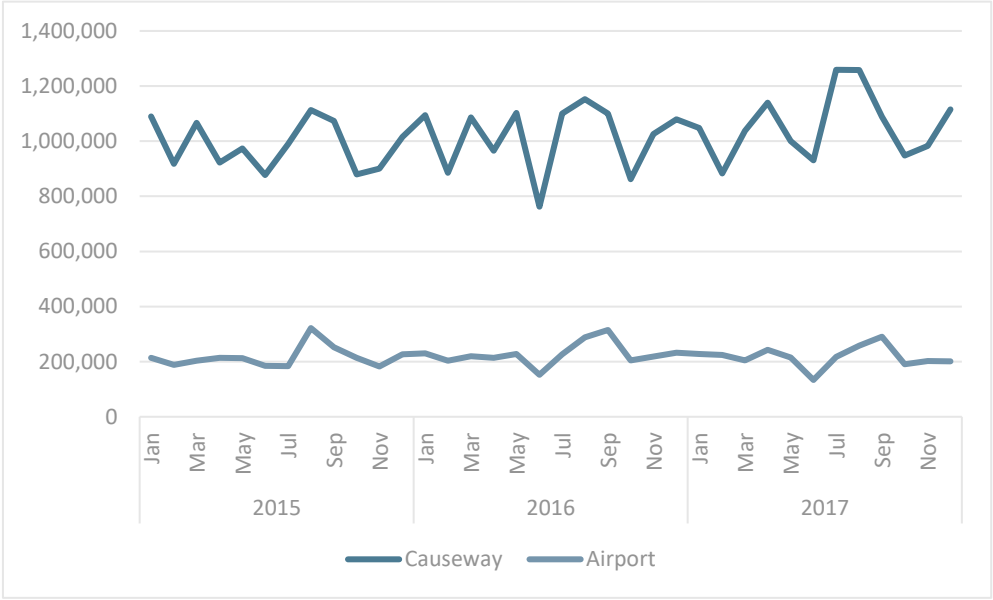

المصدر: وزارة الداخلية- شؤون الجنسية والجوازات والإقامة

الشروط :
حقوق النشر محفوظة لمجلس التنمية الاقتصادية -البحرين – 2017

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز بدون إذن مسبق من مجلس التنمية الإقتصادية -البحرين استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي طريقة، سواء كان ذلك بصورة الكترونية أو ميكانيكية أو تصويرية أو غير ذلك من الصور.

وسائل الإتصال:
مجلس التنمية الإقتصادية – البحرين
الطابق الثالث
مبنى أركابيتا
خليج البحرين
صندوق بريد: 11299 المنامة
البحرين

هاتف: 17589962 973+
بريد الكتروني: economic.quarterly@bahrainedb.com